

## عامان على انفجار مرفأ بيروت: الناجون يناشدون مجلس حقوق الإنسان الأُممي بالتحرك

**3 أغسطس/آب 2022 (بيروت)** - نحن، المنظمات اللبنانية والدولية الموقعة أذناه، ندعو أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى طرح قرار في دورة المجلس المقبلة في سبتمبر/أيلول 2022 من شأنه أن يوفد، من دون تأخير، بعثة مستقلة ومحيدة لتقصي الحقائق في انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب 2020 كي تحدد الحقائق والملايسات، بما في ذلك الأسباب الجذرية للانفجار، بغية تحديد مسؤولية الدولة والأفراد ودعم تحقيق العدالة للضحايا.

مثل انفجار مرفأ بيروت أحد أكبر الانفجارات غير النووية في تاريخ العالم، وتسبب في ارتدادات هزت المدينة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 220 شخصًا، وإصابة أكثر من 7000 آخرين، وإلحاق أضرار جسيمة بالمتلكات. وقد أشار تحقيق أولي أجرته "هيومن رايتس ووتش" إلى تورط محتمل لشركات مملوكة لأجانب، فضلاً عن عدد من كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين في لبنان.

وبعد مرور عامين، لم يتقدّم التحقيق المحلي، وما من بوادر تقدّم تلوح في الأفق. فقد عرقلت السلطات اللبنانية مرارًا وتكرارًا سير التحقيق في الانفجار من خلال حماية السياسيين والمسؤولين المعنيين من الاستجواب والملاحقة القضائية والاعتقال.

ووثقت هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، وجمعية الحركة القانونية العالمية، والمفكرة القانونية، ولجنة الحقوقيين الدولية مجموعة من العيوب الإجرائية والمنهجية في التحقيق المحلي، بما في ذلك التدخل السياسي الصارخ، وحصانة مسؤولين سياسيين رفيعي المستوى، وعدم احترام معايير المحاكمة العادلة، وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة.

وقدّم سياسيون مشتبه بتورّطهم في القضية 25 طلبًا لإقالة القاضي طارق بيطار الذي يقود التحقيق، وعزل غيره من القضاة المشرفين على القضية، مما تسبب في تعليق مجريات التحقيق مرارًا وتكرارًا أثناء الفصل في القضايا. وأدت أحدث سلسلة من الطعون القانونية المقدمة ضد القاضي بيطار إلى تعليق التحقيق منذ 23 ديسمبر/كانون الثاني 2021.

من الواضح الآن، أكثر من أي وقت مضى، أنّ التحقيق المحلي لا يمكن أن يحقق العدالة، مما يجعل إنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق بتكليف من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أكثر إلحاحًا.

وقالت ميراى خوري، والدة إلياس خوري الذي قُتل جزاء الانفجار عن عمر 15 عامًا: "ما زلت أتفلس، لكنني ميتة. من حقي أن أعرف لماذا أخذ إبنى مني ومن كان المسؤول. هذا من حقي ومن حقه. حتى الآن، يخذلنا لبنان والمجتمع الدولي، نحن الضحايا والناجون من الانفجار".

وكان الناجون من الانفجار وعائلات الضحايا قد أرسلوا في وقت سابق رسالتين إلى الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان لحثهم على دعم قرار بإنشاء مثل هذا التحقيق الدولي. ولم يتم الرد بعد على رسالة أخرى أرسلت إلى المفوضة السامية لحقوق

الإنسان في مارس/آذار 2022. لقد أخفق المجتمع الدولي في الاستجابة لمطالبهم بأهمية كشف الحقيقة وراء انفجار مرفأ بيروت، لكسر حلقة الإفلات المتكرر من العقاب عند منعطف حاسم من تاريخ لبنان.

وقالت ديانا سمعان، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنيابة في منظمة العفو الدولية: "بينما تواصل السلطات اللبنانية عرقلة التحقيق المحلي في انفجار المرفأ وتأخيره بوقاحة، فإن إجراء تحقيق دولي هو السبيل الوحيد للمضي قدماً لضمان تحقيق العدالة. لقد أخفقت السلطات اللبنانية بشكل مأساوي في حماية أرواح شعبها الذي قُتل في انفجار المرفأ، ووقفت منذ ذلك الحين ضد الضحايا في كفاحهم من أجل تحقيق العدالة".

انفجار بيروت مأساة ذات أبعاد تاريخية، ناجمة عن التقاعس عن حماية الحق الأساسي في الحياة – وسيظل تأثير هذه المأساة محسوساً لزمّن طويل يتخطى مرحلة إعادة بناء المدينة. إنّ إثبات حقيقة ما حدث في 4 أغسطس/آب 2020، هو الأساس الحاسم لتوفير الإنصاف وإعادة الإعمار بعد الدمار الذي وقع في ذلك اليوم وكذلك لتقليل فرصة حدوث إخفاقات كارثية مماثلة قد تنشأ مرة أخرى في المستقبل.

هذا أقلّ ما يستحقه الآلاف من الذين انقلبت حياتهم رأساً على عقب والملايين الذين رأوا عاصمتهم تتدمر.

وقالت أنتونيا مولفي، المديرية التنفيذية لجمعية الحركة القانونية العالمية: "بعد عامين على إخفاق التحقيق المحلي، ندعو إلى بعثة مستقلة ومحايدة لتقصي الحقائق للتحقيق في انفجار مرفأ بيروت. من الضروري تحقيق العدالة وكشف الحقيقة، ليس فقط من أجل الضحايا والناجين وعائلاتهم، ولكن أيضاً من أجل لبنان. لا يمكن بناء لبنان على أسس متداعية".

الموقعون:

الحركة القانونية العالمية

منظمة العفو الدولية

هيومن رايتس واوتش

لرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

المؤسسة السويسرية للمساءلة الآن

مبادرة العدالة الاقتصادية و الاجتماعية – معاً و بيروت 607

مواطنة لحقوق الإنسان

الدكتور ناصر سعيدي

حلم

معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط

للاستفسارات الإعلامية، يرجى الاتصال بـ:

فاطمة شحادة، مديرة برامج جمعية الحركة القانونية العالمية: [shehade@legalactionworldwide.org](mailto:shehade@legalactionworldwide.org)

غنى بو شقرة، مسؤولة إعلامية في منظمة العفو الدولية: [Ghina.bouchacra@amnesty.org](mailto:Ghina.bouchacra@amnesty.org)

آية مجذوب, باحثة لبنان و البحرين في هيومن رايتس ووتش: [majzoua@hrw.org](mailto:majzoua@hrw.org)

-